

الأقليات في الإسلام

ناصر الدين الأسد

موضوع الأقليات في الإسلام باب واسع تدخل منه على الإسلام والمسلمين ماخذ وانتقادات كثيرة، تُظهره بمظهر التعصب والتخلف وانتهاك حقوق الإنسان. وبعض هذه الانتقادات والمآخذ افتراءات مبعثها الجهل أو العصبية ولكن بعضها صحيح مرقه إلى أخطاء في التطبيق المخالف لروح الإسلام، وهي أخطاء وقع فيها بعض الفقهاء فيما أصدروا من أحكام - ظناً منهم أنهم بذلك يرفعون من شأن الإسلام ويحمونه - ثم بالغ في تطبيقها العامة من المسلمين خلال العصور المختلفة، ومنها عصرنا الحديث.

ولذلك كان من واجب المسلمين بيان الحقيقة كما هي في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسوله ﷺ، أي كما نصّت عليها الشريعة الإلهية الثابتة الصالحة لكل زمان ومكان، وهي غير الفقه الذي هو جهد بشري متغير بتغير الأشخاص وتباين قدراتهم على التفسير والفهم، واختلاف وسائلهم في الاجتهاد واستنباط الأحكام، فتعددت آراؤهم واختلفت مذاهبهم. بل لقد حدث أن اختلف فقه الفقيه الواحد، كالإمام الشافعي الذي كان له فقه في الحجاز، فلما رحل إلى العراق وخالف علماء وفقهاءه ثم رحل إلى مصر، وانفتحت فيهما أمامه آفاق جديدة، غير في فقهه وبدل، حتى قيل إنه كان للشافعي فقهان : فقه قديم وفقه جديد.

ونحن نستعمل لفظ «الأقليات» على غير رضى منا، فهو مصطلح غريب عن الإسلام وروحه، ولم يستعمله أحد من المسلمين. وإنما كان التعبير الدال على اليهود والنصارى هو «أهل الكتاب» كما في القرآن، و«أهل الذمة» كما في الحديث النبوي، وقد شاع هذا المصطلح بين المسلمين وفي كتاباتهم، وأصبح له في كتب الفقه أحكام وتفرعات. وأدخلوا فيه جميع غير المسلمين مهما تكن عقيدتهم.⁽¹⁾ ونحن مضطرون إلى قبول مصطلح «الأقليات». الغربي، ولكن لابد من التنبيه إلى أنه ومصطلح «أهل

الذمة» غير متطابقين، لأن الإسلام - في روحه وجوهره - لا يقرّ هذا النظام الغربي من وجود «أكثرية» و«أقلية» على ما سنّيناه بعد قليل. فالأقليات «العرقية» (الإثنية) بالمعنى الغربي، ليس لها في الإسلام مصطلح خاص بها، وليس لها أحكام اجتماعية تفصلها عن غيرها، ما دام أفرادها قد أسلموا. فسلمان (الفارسي) وصُهَيْب (الرومي) وبلال (الحبشي) وزيد بن حارثة (السبي العربي) كلهم مسلمون، لا فرق بينهم وبين أي عربي هاشمي قرشي.

أما «الأقليات الدينية» في الدولة الإسلامية فالمصطلح الإسلامي الدالّ عليها هو «أهل الذمة». وقد استعمله رسول الله ﷺ في كتبه وعهود أمانه، منها: «هذا أمة من الله ومحمد النبي رسول الله ليُحَنِّتَ بين رُوبَةٍ وأهلِ أَيْلَةٍ... لهم ذِمَّةُ الله وذِمَّةُ محمد رسول الله...»⁽²⁾ واستعمله الخلفاء من بعده كقول عمر بن الخطاب حين طعن: «أوصي الخليفة من بعدي بتقوى الله، والمهاجرين... وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله أن يوفي لهم بعهدهم وأن لا يُكَلَّفُوا إلا طاعتهم وأن يقاتل مَنْ وراءهم».⁽³⁾

ويُعرف كل من له بصَرٌ باللغة العربية جمال هذا التعبير ودلالته الرفيعة، وكرم هذه النسبة إلى ذمة الله ورسوله. ولكنّ المواطنين المسيحيين في الأقطار العربية أصبحوا ينفرون من هذا التعبير ويشعرون بالغضاضة منه، فأخذنا نستعمل بدلاً منه تعبير «غير المسلمين» تمشياً مع روح الإسلام في ألاّ نُسمّي الناس أو نلقبهم بما لا يحبّون. وقد أصدر «المجمع المَلَكِي لبحوث الحضارة الإسلامية» (مؤسسة آل البيت) في عام 1989 م مجلدين بعنوان «معاملة غير المسلمين في الإسلام» كتب فصولهما مجموعة من العلماء المسلمين.

ويتفرع موضوع الأقليات الدينية في الإسلام عن عدد من الأصول الكبرى، أولها: وَحْدَةُ الْإِنْسَانِيَةِ أو وَحْدَةُ النُّوعِ الْإِنْسَانِي، قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾⁽⁴⁾ وقال رسول الله ﷺ: «يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى».⁽⁵⁾

والأصل الثاني: وَحْدَةُ الدِّينِ من عهد نوح فإبراهيم إلى رسول الله محمد بن عبد الله، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾⁽⁶⁾ فدين هؤلاء الأنبياء كلهم دين واحد في أصله وحقيقته، ومن هذا قوله تعالى: ﴿قُولُوا

آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أَوْتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ⁽⁷⁾. وفي القرآن الكريم تأكيد هذا المعنى من وحدة الدين الإلهي في آيات أخرى منها : ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا⁽⁸⁾. وهؤلاء الأنبياء الذين أشار الله إليهم في الآيتين السابقتين كثيرون، غير محصورين فيمن سماه، ولذلك قال تعالى : ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ⁽⁹⁾﴾.

فهل هذا الدين الذي يتضمن قرآنه مثل هذه المعاني في وحدة النوع الإنساني والمساواة بين بني البشر، وفي وحدة الدين واعتبار الأديان المتعاقبة واحدة، يجوز أن يكون أتباعه من المتعصبين لأنفسهم ولدينهم على غيرهم وعلى الأديان الأخرى ؟ وقد أمر الله المسلمين بالإيمان بجميع الرسل وبجميع الكتب المقدسة، دون تفریق، في آيات متعددة منها : ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْهُ وَكُتِبَ وَرُسُلِهِ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ⁽¹⁰⁾﴾.

ويكتمل هذين الأصلين، ويترتب عليهما ترتيباً طبعياً وينتج منهما بالضرورة، أصل ثالث عظيم هو : حرية العقيدة. وقد أرساها الله تعالى في آيات متعددة إرساءً ناصعاً لا يشوبه الغموض. وجاءت القاعدة الأساسية في حرية العقيدة في قوله تعالى : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ⁽¹¹⁾﴾. وجاء شيء من التفصيل لهذه القاعدة الكبرى في قوله تعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ⁽¹²⁾﴾. وقد تكرر هذا المعنى في عدد من الآيات مثل قوله تعالى : ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ⁽¹³⁾﴾، وقوله : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً⁽¹⁴⁾﴾.

فإذا كان ذلك كذلك فإنه لا يجوز لأحد من الخلق أن يظن في نفسه القدرة على هداية غيره ولا الحكم عليه، ولو كان رسول الله، ولذلك قال تعالى يخاطب رسوله : ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ⁽¹⁵⁾﴾. وجعل عمله محصوراً في التبليغ والتذكير، ونفى عنه أن يكون مسيطراً على الناس، وذلك قوله تعالى : ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ بِمُسَيْطِرٍ⁽¹⁶⁾﴾. ومن هنا كان الحكم لله وحده وليس للرسول ولا لغيره من المسلمين، قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ⁽¹⁷⁾﴾. ثم إن

الله خَصَّ مَنْ آمَنَ بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً من هؤلاء بقوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾⁽¹⁸⁾. ومن هنا لم يقبل الله تعالى ادعاء بعض أهل الأديان أن الجنة لهم وحدهم فقال «وَقَالُوا : لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾⁽¹⁹⁾. فهذه الآيات تشمل جميع البشر، وليس أتباع دين واحد بعينه، إذا آمنوا بالله وباليوم الآخر وعملوا صالحاً، أو أسلموا وجوههم لله وهم محسنون، والمعنى واحد. وكتب رسول الله إلى أهل اليمن : «إنه مَنْ كَانَ عَلَى يَهُودِيَّةٍ أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ فَإِنَّهُ لَا يُفْتَنُ عَنْهَا...»⁽²¹⁾ وكتب إلى أهل نجران أن لهم «جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله على أموالهم وأنفسهم وأرضهم وملتهم... وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير، لا يُغَيَّرُ أَسْقُفٌ مِنْ أَسْقُفِيَّتِهِ، وَلَا رَاهِبٌ مِنْ رَهْبَانِيَّتِهِ، وَلَا كَاهِنٌ مِنْ كَهَانَتِهِ»⁽²¹⁾. وكتب عُمر إلى نصارى بني تَغْلِبَ «أَنْ لَا يُكْرَهُوا عَلَى دِينٍ غَيْرِ دِينِهِمْ»⁽²²⁾. وعَهْدُ عُمَرَ لِأَهْلِ الْقُدُسِ (إيلياء) مشهور.⁽²³⁾

فإذا كان الإسلام قائماً على حرية العقيدة لغيره، فإنه كذلك لا يقبل لغيره أن يعتدي عليه ويمنعه من حرية عقيدته. ولذلك نزلت آيات القتال والجهاد لردّ العدوان وإزالة العقبات أمام حرية العقيدة. أمّا غير المسلمين الذين لا يعتدون على المسلمين فأولئك لهم الخير والمودة ولا يجوز التعرض لهم، قال تعالى : ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾⁽²⁴⁾. ويشبه هاتين الآيتين في صراحتهما ووضوحهما قوله تعالى : ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُوكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾⁽²⁵⁾، وقوله تعالى : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾⁽²⁶⁾، وقوله تعالى : ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾⁽²⁷⁾. وهذه الآيات تُغني عن أي تعليق، بمعانيها النبيلة وتصريحها بمنع الابتدء بالعدوان، ومنع الاستمرار فيه، وحصره في دفع العدوان والاعتصار على أن يكون دفع العدوان بمقدار العدوان نفسه دون تجاوز، ذلك لأن الله يحب العادلين، ولا يحب المعتدين، وهو مع المتقين.

ويكتمل هذه الأصول الثلاثة أصل عظيم رابع، هو العدل في التعامل، قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾⁽²⁸⁾، وهذا نصٌّ مُحْكَمٌ بليغ شمل «الناس» جميعاً ولم يقتصر على المسلمين وحدهم. ثم خصَّ الله تعالى أهل الكتاب بحكم ينصرف إليهم في قوله تعالى لرسوله : ﴿وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾⁽²⁹⁾.

والاجتماع الإسلامي مجتمع متعدد الأجناس والأديان واللغات والثقافات، في إطار من وحدة النظام الإسلامي والحياة الإسلامية التي تسمح بهذه التعددية وتنظمها. وهو يقوم على الحرية والكرامة الإنسانية، فقد قال الله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾⁽³⁰⁾ وأمر سبحانه وتعالى الملائكة أن يسجدوا لآدم،⁽³¹⁾ ونفخ فيه من روحه.⁽³²⁾ وهذا التكريم والتفضيل إنما هما للنوع الإنساني، لبني آدم، وليس مقصوراً على المسلمين، وإنما يشمل غيرهم مهما تختلف أجناسهم وأديانهم. وقد تمثلت هذه المعاني في حياة المسلمين تمثلاً واضحاً، وصار بعضها من العظات التي سجلتها كتب التاريخ لتكون نبراساً للأجيال المتعاقبة، منها قصة عمرو بن العاص والي مصر حين استبدَّ بابنه العُصْبَ فضرب أحد الأقباط، فشكا القبطي أمره إلى أمير المؤمنين عُمر بن الخطاب، فاستدعاهم عمر، وطلب من القبطي أن يثأر لنفسه من ابن عمرو بضربه، وقال قولته المشهورة : «متى استعبدتُم الناسَ وقد ولدتُمهم أمهاتهم أحراراً؟»⁽³³⁾.

هذه الحرية والكرامة الإنسانية أصل خامس كبير من الأصول التي تقوم عليها نظرة الإسلام إلى الأقليات. ونحن حين نسترجع هذه الأصول الخمسة ندرك معنى ما ذكرناه في مطلع هذا الحديث من أن الإسلام لا يُقَرِّ النظام الغربي من وجود «أكثريّة» و«أقليّة». فهم جميعاً جسمٌ واحد في «أمة» واحدة، وكلٌّ منهم مواطن في هذه الأمة له مالها وعليه ما عليها. هكذا جعلهم رسول الله ﷺ في عهده لهم بالمدينة المنورة، وهكذا فهم كبار الصحابة هذا المعنى الإسلامي الشامل فسمحوا لمن أراد منهم أن يقاتلوا مع المسلمين أو ينفردوا وحدهم بالدفاع عن أنفسهم في نواحيهم بمحاربة الذين يهاجمون دار الإسلام أو دار الأمان التي يسكنها أهل الذمّة.

والمسيحيون في أيامنا مواطنون في الأمة، يشتركون في الجيش دفاعاً عن الوطن مختارين طائعين تحقيقاً لمعنى المواطنة والمساواة فيها، وهم يدفعون مع المسلمين ضرائب موحدة للدولة، ولا تفرض عليهم وحدهم ولا على غيرهم ضريبة بسبب دينهم. وليس

في شيء من ذلك خروج على الإسلام ولا على الشريعة، بل إن بعض التطبيقات في القديم والحديث هي المخالفة للإسلام ولشريعة الله.

في هذا الجو العلوي الإلهي، ومن خلال هذه الأصول الخمسة الكبرى، تعايش الأديان المختلفة في ظلال الإسلام في سماحة وأمن وطمأنينة. وتعايش غير المسلمين مع المسلمين ثلاثة عشر قرناً أو يزيد - لهم مالهم وعليهم ما عليهم - في غير شؤون العقيدة.

وحين تنتقل من هذه الأصول إلى تطبيقاتها في التعامل : نجد رسل الله ﷺ يقف لجنائز يهودي مرت به، وحين سئل عن ذلك قال : «أليسَتْ نَفْساً؟»⁽³⁴⁾.

وكتب خالد بن الوليد - في خلافة أبي بكر الصديق - إلى أهل الذمة في الحيرة بالعراق «وجعلتُ لهم أثماً شيخ ضَعُفَ عن العمل، أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنياً فافقر، وصار أهل دينه يتصدقون عليه، طُرِحَتْ جِزْيَتُهُ، وعِيْلٌ من بيت مال المسلمين وعياله، ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام»⁽³⁵⁾. وفرض عمر بن الخطاب، وهو خليفة، لشيخ يهودي يتسول، من بيت مال المسلمين، وقال : «والله ما أنصفناه إن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم»⁽³⁶⁾.

وكتب عمر بن عبد العزيز - الخليفة الأموي - إلى عامله على البصرة : «... وانظر مَنْ قَبْلَكَ من أهل الذمة مَنْ قد كَبُرَتْ سِنُهُ، وَضَعُفَتْ قُوَّتُهُ، وَوَلَتْ عَنْهُ الْمَكَاسِبُ، فَأَجْرِ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ مَا يُصْلِحُهُ»⁽³⁷⁾.

وفُتِحَتْ لهم أبواب الحياة الحرة الآمنة على مصاريعها، فصار منهم الوزراء والكتّاب والشعراء والعلماء والأطباء والفلاسفة. كلهم عاشوا وعملوا وأبدعوا في أمان الحكومات الإسلامية، وأصبحوا هم ونتاجهم جزءاً من الحضارة الإسلامية وتاريخها وتراثها.

وحين هاجر رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة آخى بين المهاجرين والأنصار وعاهد اليهود، وكتب في ذلك كتاباً سَمَّا فِيهِ قِبَائِلَ الْيَهُودِ قَبِيلَةَ قَبِيلَةٍ، وجعلهم «أمةً مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم... إلّا من ظَلَمَ وأُثِمَ...»⁽³⁸⁾.

ومعنى ذلك أن الشريعة الإسلامية - على عاداتها - وَضَعَتْ الْأَطْرَ الْعَامَّةَ وَالْأُسُسَ الْكُبْرَى وتركت تفصيلاتها وجزئياتها لتتخذ من الأسماء والمفاهيم ما يتمشى مع تطور الزمان ومتغيرات الأحوال في داخل الأطر نفسها وعلى الأسس الثابتة التي لا تتغير. فإذا كان غير المسلمين في الدولة الإسلامية لا يحجبون لأنفسهم أن يُسَمُّوا «أهل الذمة»، فإن وجودهم مع المسلمين في «أمة» واحدة يجعلهم بمصطلح أهل عصرنا

«مواطنين» لهم حقوق المواطنة كاملة : لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، ماعدا في أمور العقيدة والعبادات وما يتصل بهما من الأحوال الشخصية :

فالزكاة فرض ديني على المسلمين، وهي أحد أركان الإسلام الخمسة، ومن صميم العقيدة الإسلامية، فلا يجوز أن تفرض على غير المسلم تمثيلاً مع الأصل الكبير الذي أشرنا إليه من أصول النظام الإسلامي وهو حرية العقيدة. ولكن لابد أن يفرض على «المواطن» غير المسلم من المال مثل ما هو مفروض على «المواطن» المسلم، فكان أن فرض عليه تأدية الجزية. والجزية هي «الجزاء»، وهو لغة : العوض والبدل والمقابل، واصطلاحاً : ما يؤخذ من أهل الذمة «لأنها تقضي عنهم»⁽³⁹⁾ أو «سميت بذلك للاجتماع بها عن...»⁽⁴⁰⁾ شيء آخر. وهي «إنما تؤخذ منهم سنة بسنة، جزاء على تأمينهم، وإقرارهم على دينهم، يتصرفون في جوار المسلمين، وذمتهم، آمين، يقاتلون عنهم عدوهم، ولا يلزمهم ما يلزم المسلمين».⁽⁴¹⁾

ولا تفرض الجزية أصلاً إلا على القادرين من الذكور، ولا تفرض على المرأة ومن هو دون البلوغ والشيخ ورجال الدين من الرهبان والقساوسة.

ويعفى الذمي من دفع الجزية في حالات، منها : إذا كان فقيراً، أو افتقر بعد غنى، أو لم يكن له عمل يعتاش منه أو كان له ثم فقده، أو تقدمت به السن وعجز عن العمل، وقد مرّت بنا أمثلة على ذلك. ومنها : إذا عجزت الدولة الإسلامية عن حماية الذمي، ومما يقرّر ذلك ويؤكدّه كتاب خالد بن الوليد إلى بعض أهل الذمة : «... فإن منعناكم فلنا الجزية، وإلا فلا، حتى نمنعكم».⁽⁴²⁾ وقد ردّ أبو عبيدة ما كان أخذ من الجزية والخراج إلى أهل بعض المدن التي صالح أهلها وكتب إلى ولاته على تلك المدن أن يقولوا : «إنما رددنا عليكم أموالكم لأنه قد بلغنا ما جُمع لنا من الجموع، وأنكم اشتراطتم علينا أن نمنعكم، وإننا لا نقدر على ذلك». والأمثلة على ذلك متعددة. ومن حالات سقوط الجزية عن الذمي أو إعفائه منها : إذا اشترك في الدفاع عن بلاد الإسلام. وقد أسقط سُرّاق بن عمرو أمير أرمينية ونواحها الجزية عن أهل تلك البلاد بعد أن طلب ملكها ذلك على أن يقوم هو ومن معه بمحاربة عدو المسلمين، وقال له : «قد قبلت ذلك فيمن كان معك على هذا ما دام عليه، ولا بدّ من الجزاء ممن يقيم ولا ينهض»⁽⁴³⁾ أي لا يحارب مع المسلمين أعداءهم. وأمثلة ذلك كثيرة.⁽⁴⁴⁾

ولفظ «صاغرون» في الآية الكريمة⁽⁴⁵⁾ لا تعني إلا الخضوع والاستسلام لأمر الله وأحكام الإسلام، ومن ذلك إلقاء السلاح وعدم محاربة المسلمين. وهو ما ينطبق

على المسلمين أنفسهم الذين يدل اسمهم على خضوعهم واستسلامهم لله. والآية الكريمة التي وردت فيها هذه اللفظة تشير إلى قتال ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾ فسياق الآية واضح الدلالة على أن ﴿يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ لله ولأحكام الإسلام والدولة الإسلامية، وليس للبشر من المسلمين.

ومن كل ما تقدم يتبين لنا كيف يَقلب بعضهم الدلالات اللغوية للألفاظ، ويتعدون بها عن معانيها ومفاهيمها ومضامينها الصحيحة في تفسيرها وتطبيقاتها، في حين كانت تدل استعمالاتها في سياقها وقرينتها اللغوية والاصطلاحية، وفي تطبيقاتها في عصورها الأولى، على أنبل المعاني وأسمى مراتب حقوق الإنسان. ولذلك كان لابد دائماً من التنبيه إلى الفرق بين حقيقة الإسلام كما تمثلها آيات القرآن وسنة الرسول، وكما يمثلها روحه ومنهجه، وبين أخطاء الفهم والتفسير التي وقع فيها بعض المسلمين في العصور التالية، وهي أخطاء صاحبها أيضاً أخطاء في التطبيق والمعاملة، مُخالفة كل المُخالفة للإسلام الذي جعل غير المسلمين في دار الإسلام مواطنين في «أمة» مع المسلمين، وفرض لهم الرعاية والحماية وعدم المساس بحقوقهم لأن لهم منزلة إضافية أخرى - مع المواطنة - وهي أنهم «بذمة الله وبذمة رسوله»، ولذلك فهم بذمة كل مسلم.

و«الجهاد» أيضاً فريضة إسلامية، وهو قتال الذين يعتدون على المسلمين، ويمنعونهم حرية العقيدة، ويشيرون بينهم الفتنة، ويهددون نظامهم ووجودهم، وقد أشرنا من قبل إلى جانب من تفصيل هذا الأمر بما يُغني عن إعادته. والإسلام عقيدة وفكر لا بد من الدعوة إليهما، بالحجة والمنطق والكلمة الطيبة والموعظة الحسنة كما ينص على ذلك القرآن الكريم، بغير استغلال فقر الفقراء ومرض المَرْضَى وجهل الجهلاء، وإغوائهم بالمال والمأكّل والملبس والمأوى والدواء والتعليم لتغيير دينهم، أو بأخذ أطفالهم وتربيتهم في أماكن عبادة ومدارس مُغلقة أو في بلاد أخرى، وبغير استعمال العنف والقتل والتعذيب ومحاكم التفتيش. ولولا تهديد القوى الداخلية والخارجية لعقيدة المسلمين ولحريتهم الدينية وحرمانهم بالقوة من حق الجهر بعقيدتهم، ما حملوا سلاحاً ولا قاتلوا أحداً لأنهم لم يكونوا بحاجة إلى ذلك. ولم يؤذن لهم بالقتال إلا بعد أن اشتد عليهم الأذى والتنكيل وصبروا ثلاث عشرة سنة من بدء الدعوة. فنزل - بعد الهجرة إلى المدينة - قوله تعالى : «إِنَّ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بَأْنَهُمْ ظُلُمًا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغْيٍ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ، وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ

بَعْضُهُمْ يَبْغِضُ لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيعَ وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا
وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ⁽⁴⁶⁾

ولأن الجهاد فريضة دينية متصلة بعقيدة المسلم لم يُلْزَمَ الإسلام غير المسلمين بها وأعفاهم من الاشتراك في القتال، حتى لا يكون في ذلك إجبار لهم على ما لا يؤمنون به. ولذلك اقتصر واجب القتال على المسلمين وحدهم، دفاعاً عن أنفسهم وعمّن في «دّمتهم». وكانت الجزية عن أهل الذمة جزاءً لذلك، أي مقابلاً وبدلاً عنه. ومن أجل هذا سقطت الجزية عن أهل الذمة الذين عجز المسلمون عن حمايتهم والدفاع عن تجمعاتهم ونواحيهم أو رُدّت إلى مَنْ كان دفعها منهم. كما أنها لم تؤخذ من أهل الذمة الذين تعهدوا بمحاربة أعداء المسلمين. وقد مرّت بنا من قبل أمثلة على كل ذلك، وهي أمثلة قليلة على حوادث ووقائع مشابهة كثيرة ذكرتها كتب التاريخ الإسلامي.

ولأهل الذمة بعد ذلك حريتهم الكاملة في أمور عقيدتهم، مثل: أحوالهم الشخصية من زواج وطلاق، وقضاء فيما بينهم، ومن عبادات وتعليم، على أن لا يكون في شيء من ذلك تهجّم أو اعتداء على المسلمين.

وكل ما تقدّم إنما هو جزء من منظومة متكاملة لحقوق الإنسان في الإسلام، وهي منظومة لها سماتها وخصائصها، ولها انتاؤها إلى أمة ذات ثقافة عريقة تلتقي مع غيرها من الثقافات في مسيرة الحضارة الإنسانية، ولكنها أيضاً تنفرد بخصائص تميّزها. وقد كتب كثيرون عن حقوق الإنسان في الإسلام، وصدرت عنهم كتب ومقالات.

ألم يحن الوقت لتنظر إلى الأمور من جميع جوانبها نظرة إنصاف وحق وعدل، ولا نكتفي بنظرات جزئية متفرقة لا تساعد على الحكم العلمي السليم؟ إننا جميعاً على هذا الكوكب أحوج ما نكون إلى الفهم والتفاهم والتعايش، وهي المبادئ التي تدعو إليها جميع الأديان، وأبرزها الإسلام وفصلها وأتمّها.

الهوامش

- * وردت الآيات الكريمة في هذه المقالة بقراءة حفص التي يقرأ بها إخواننا المشاركة.
- (1) توسّع في ذلك المالكية وأجازوا أن يشمل عقد أهل الذمة كل من هو غير مسلم، واستثنى الحنفية من أهل الذمة عبدة الأوثان من العرب (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، 7 : 122 - 123).
 - (2) ابن سعد، «الطبقات الكبرى»، 1 : 289.
 - (3) المصدر السابق 3 : 339.
 - (4) سورة الحجرات : 13.
 - (5) الإمام أحمد بن حنبل، «المُسند»، 5 : 411.
 - (6) سورة الشورى : 13.
 - (7) سورة البقرة : 136.
 - (8) سورة النساء : 163.
 - (9) سورة النساء : 164.
 - (10) سورة البقرة : 285.
 - (11) سورة البقرة : 256.
 - (12) سورة يونس : 99.
 - (13) سورة النحل : 9.
 - (14) سورة الشورى : 8.
 - (15) سورة البقرة : 272.
 - (16) سورة الغاشية : 21 - 22.
 - (17) سورة الحج : 17.
 - (18) سورة البقرة : 62، وانظر سورة المائدة : 69.
 - (19) سورة البقرة : 111 - 112.
 - (20) أبو عُبيد، «كتاب الأموال» : 35، وانظر : محمد حميد الله، «الوثائق السياسية» : 209.
 - (21) أبو يوسف، «كتاب الخراج» : 72.
 - (22) أبو عُبيد، «كتاب الأموال» : 36.
 - (23) أبو جعفر الطبري، «تاريخ الطبري» : 3 : 609.
 - (24) سورة الممتحنة : 8 - 9.
 - (25) سورة البقرة : 190.
 - (26) سورة البقرة : 193.
 - (27) سورة البقرة : 194.
 - (28) سورة النساء : 58.
 - (29) سورة الشورى : 15.
 - (30) سورة الإسراء : 70.

- (31) في آيات متعددة، منها : سورة البقرة : 34 وسورة الإسراء : 61، وسورة الحجر : 29 - 30.
- (32) سورة الحجر : 29 وسورة السجدة : 9.
- (33) انظر : ابن الجوزي، «مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب» : 99.
- (34) حديث صحيح متفق عليه، انظر : البخاري، «صحيح البخاري» 2 : 158، ومسلم، «صحيح مسلم» 7 : 29.
- (35) أبو يوسف، «كتاب الخراج» : 144.
- (36) المصدر السابق : 126.
- (37) أبو غبيد، «كتاب الأموال» : 57.
- (38) ابن هشام، «السيرة النبوية» 2 : 149.
- (39) الرّمحشيري، «أساس البلاغة» (مادة : جزى).
- (40) مرتضى الزبيدي «تاج العروس» (مادة : جزى).
- (41) من كلام ابن رشد، «المقدمات الممهدات» 1 : 282.
- (42) أبو جعفر الطبري، «تاريخ الطبري» 3 : 368. وانظر : عبد الكريم زيدان، «أحكام الذميين والمستأمنين» : 145، ومحمد حميد الله، «الوثائق السياسية» : 383.
- (43) أبو جعفر الطبري، «تاريخ الطبري» 4 : 156، وانظر : عبد الكريم زيدان، «أحكام الذميين والمستأمنين» : 156.
- (44) انظر : علي الصوّاء، «موقف الإسلام من غير المسلمين في المجتمع الإسلامي» (معاملة غير المسلمين في الإسلام) 1 : 189.
- (45) سورة التوبة : 29.
- (46) سورة الحج : 39 - 40.

